اقتصاد

الوزارة ضغطت على المعمل لتشغيل الفرن بتكلفة ٣٠٠ مليون ليرة.. والآن ضغوط لإيقافه!

«فساد» في فرن «الزجاج».. والملف في ذمة الحكومة

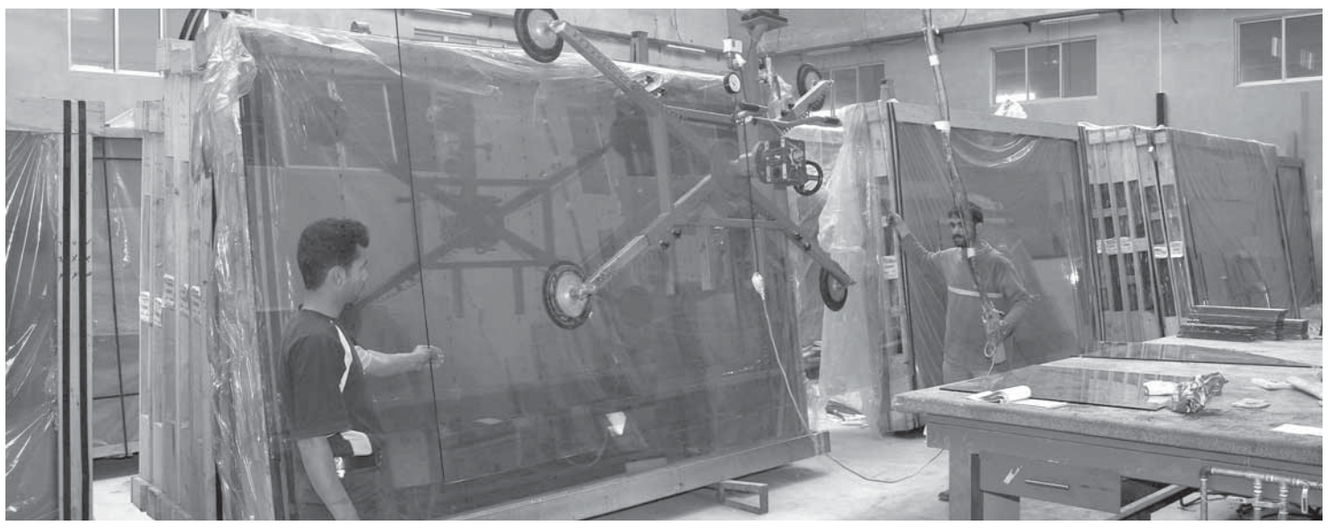

الوطن

يبدو من التصريحات الحكومية أن معالجة الفساد في شركات القطاع العام ومحاسبة من يتورط في سرقة المال العام أو هدره أصبح في مقدمة الأولويات على اعتباره أحد الملفات الهامة والشائكة التي تواجه التنمية والنهوض الاقتصادي.

لكن ما يجري في بعض شركات ومؤسسات وزارة الصناعة لا يخفى على أحد، والعجيب أن الواقع من سيئ إلى أسوأ، وما يجري تحديداً في شركة زجاج دمشق يوحي باحتمال وجود شكل من أشكال «الفساد»، وهدر للمال العام، وعدم جدية في تطوير القطاع العام من قبل القائمين عليه.

«فساد» في الفرن

القضية بالتفصيل تتعلق بتشغيل بعض الخطوط المتوقفة في الشركة العامة للزجاج سعيا إلى تحريك عجلة الإنتاج، علما بأن الآلات الموجودة في الشركة بدمشق منسقة منذ نحو ثلاثين عاماً بحسب الجهات المسؤولة في الوزارة.

وبتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٨ اجتمع وزير الصناعة مع مجلس إدارة المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية، ومن جملة مناقشاته كانت الإجراءات المتخذة لتشغيل فرن الزجاج المحجر في شركة زجاج دمشق، وحينها وجه الوزير بضرورة الإسراع بالتشغيل، نظراً لفقدان هذه المادة في الأسواق. وصدر قرار في حينه تم توجيهه للشركة بالإسراع بإنهاء كافة الأعمال المتعلقة بالتشغيل.

وتضمن القرار أن يكون سعر مبيع المتر الواحد من الزجاج المحجر ١٢٠٠ ليرة سورية كحد أدنى دون إجراء أي دراسة للسوق لمعرفة الأسعار، حيث أكدت مصادر معلومات «الوطن» المطلعة على الموضوع أن سعر المتر في السوق وقتها كان يزيد عن ١٥٠٠ ليرة سورية تخميناً.

وبالفعل قامت الوزارة بزيارة إلى منطقة الشركة لتغطية أهمية التشغيل إعلامياً ثم بدأ الضغط على الشركة بعدة كتب للإسراع بالتشغيل والتأكيد على الإسراع بالإقلاع بتشغيل الفرن وتأكيد المؤسسة على التشغيل في كتابها رقم م. ك /٣٥٨٥ تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢ المتضمن الإسراع في تشغيل الفرن وتحميل المسؤولية للشركة عند البيع بسعر أقل من ١٢٠٠ ليرة سورية للمتر الواحد، وبعد العديد من المناورات تم تشغيل الفرن دون دراسة اقتصادية، ودون معرفة أوضاع السوق، وتم دفع تكاليف ما يعادل ٣٠٠ مليون ليرة سورية لإجراء عمرة للفرن (كما هو معروف فرن الزجاج عندما يتم الإقلاع لا يتوقف إلى بعد ما يزيد عن عشر سنوات وإلا فسيفقد ما تم دفعه مقابل العمرة).

علماً بأن الشركة لم تملك سيولة مالية، فاقترضت مبلغاً كبيراً لشراء المواد الأولية اللازمة، التي تم شراؤها من «أحدهم»، وبعد شراء كميات كبيرة وإنتاج ما يقارب ٨٠٠٠ طن تراكمت المخازين في الشركة، ولم تستطع بيعها لا بالسعر المحدد من قبل الوزارة البالغ ١٢٠٠ ل. س ولا حتى بأقل من سعر السوق، والسبب هو عدم القدرة على المنافسة لارتفاع أسعار المواد الأولية المشتراة من الشخص ذاته. فامتلأت ساحات الشركة ومخازنها بالإنتاج ولم تبع الشركة سوى ٢٠٠ طن وباقي الإنتاج ما زال مكوماً حتى تاريخه، عرضةً للتكسير، نظراً لضعف مواصفات المواد الأولية المشتراة، وذلك وفقاً للمصادر المطّلعة.

الحلقة الثانية

عند هذا الموقف بدأت الحلقة الثانية من المسلسل التي تتلخص بضرورة تسهيل عملية توقيف الفرن بذريعة شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج بأسعار أعلى من السوق، ما يجعل المنتج غير قادر على المنافسة وبمواصفات متدنية يجعل المنتج سيئاً.

وبحسب المصادر، تبين أن هناك اجتماعات جرت بين الوزير والقائمين على الشركة، والتي كانت بدورها قد أرسلت كتاباً تطلب فيه الموافقة على إيقاف الفرن مع العلم أن العمرة التي كلفت ٣٠٠ مليون ل. س ستفقد قيمتها لأن العمرة يجب أن تكون لعشر سنوات وتبرر الشركة أسبابها بالوثائق.

وبعد أخذ ورد وافق مجلس إدارة المؤسسة على وقف تشغيل الفرن في محضر اجتماعه رقم ٦ تاريخ ٢٠١٥/٣/١٩ ويبرر موافقته بعدة أسباب، أبرزها ارتفاع التكاليف وعدم القدرة على المنافسة.. وغيرها.

والمشكلة الأكبر –حسب المصادر– أن تشغيل الفرن تم بقرض من المؤسسة الكيميائية بقيمة ٣٠٠ مليون ل. س وحتى تاريخه ولم يرد.

ما نريد التأكيد عليه أن مشروع الفرن فشل، حيث تم دفع ٣٠٠ مليون للعمرة وهي قرض مستحق على الشركة وبالمقابل تم إنتاج ٨٠٠٠ طن حتى ولو تم بيعها جميعاً فلن تغطي كلفة عمرة الفرن!

علماً بأن هذه الكميات حالياً قيد التكسير في مستودعات وساحات الشركة والمهم هو شراء الشركة لمواد أولية من قبل تجار بتسهيلات من المعنيين. هذا ما نفهمه من سياق القضية.

وما نريد توضيحه أن الاجتماع الذي عقد بين الشركة والمؤسسة العامة للصناعات الكيمائية، وفق ما هو مثبت في محضر الاجتماع، أن هناك تراكم مخازين كبيرة من الزجاج المحجر في الشركة وأن المبيعات قليلة جداً وبناء عليه قدمت الشركة مجموعة من الإجراءات من أجل تسويق المنتج عن طريق التعاقد مع وكيل لكل المحافظات وتم إنهاء العقد نظراً لعدم استجراره الكميات المتفق عليها عقدياً.

كما تم الحصول على قرار منع استيراد الزجاج المحجر إضافة إلى أنه تم الحصول على قرار إلزام كافة الجهات العامة باستجرار الزجاج المحجر من الشركة والاتفاق مع الاتحاد العام للحرفيين باستجرار المنتج بشكل مباشر من المعمل مع منحهم حسم ٣٪ على شكل بضاعة.

إشارات استفهام

أوضح المصدر أن الشركة كانت تعاني من مجموعة من الصعوبات أولها حدوث انقطاعات كهربائية ورفات متكررة ضمن الواردية الواحدة والتي أدت إلى تشغيل المجموعات لمدة لا تقل عن ٦ ساعات يومياً في عام ٢٠١٤ وفي العام الحالي وصلت إلى مدة ١٤ ساعة يومياً وبمعدل استهلاك مازوت ١٢٥ لتراً في الساعة. بالإضافة إلى مشكلة انخفاض الجهد والرفات المتعددة الأمر الذي أدى إلى زيادة استهلاك حوامل الطاقة (فيول، مازوت، غاز،...) وتؤثر على جسم الفرن وتقلل من العمر الزمني للأحجار النارية وزيادة نسبة الكسر. بالإضافة لتدني نسبة التنفيذ وارتفاع التكاليف بشكل كبير. فمثلاً تم استهلاك ٢٠٠ ألف لتر مازوت لزوم مجموعات التوليد فقط خلال عام ٢٠١٤ ناهيك عن ضعف التسويق على الرغم من كافة الإجراءات السابقة إضافة إلى ذلك امتلاء مستودعات الشركة والتخزين في العراء والساحات بكميات تزيد عن الكميات المخزنة في المستودع، وتعرض بعض الإنتاج المخزن في العراء للتكسر نتيجة العوامل الجوية، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الكسر. والأهم من ذلك ضعف سيولة الشركة بسبب قلة المبيعات وصعوبة استمرارية تأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية من مازوت، غاز، رمل، دولوميت، سلفات... وغيرها. إضافة إن هذا النوع من الزجاج المحجر كان يستخدم في أرياف المحافظات وخاصة المناطق الشمالية والشرقية وصعوبة وصوله إلى هذه المناطق وتسويقه وقلة الطلب عليه وبالتالي عدم وجود مساحات متوفرة في المعمل تكفي إلى تخزين المنتج لأكثر من شهر.

وتم عقد المجلس الإنتاجي للشركة ومناقشة كافة المواضيع السابقة وبعد المناقشة اقترح المجتمعون تفريغ فرن المحجر من المصهور الزجاجي وتبريده بشكل فني للمحافظة عليه وإجراء الصيانات الضرورية كونه عمل لمدة عام.

وبالفعل وافقت اللجنة الإدارية على مقترح المجلس الإنتاجي وتجهيز الفرن لحين الطلب ورفع الموضوع على مجلس إدارة المؤسسة والتي اقترح بدوره توقيف فرن المحجر وتفريغه من المصهور الزجاجي وتبريده بشكل فني للمحافظة عليه وإجراء بعض الصيانات الضرورية.

ومن الناحية المالية نجد أن استمرار تشغيل الفرن يتطلب ضرورة تأمين مادة المازوت بمعدل لا يقل عن ٦٠ ألف لتر شهرياً نظراً لانقطاعات الكهرباء المتكررة إضافة إلى ضرورة تأمين مادة الغاز بمعدل لا يقل عن ٢٥ طن شهرياً وبقيمة ٥ ملايين ليرة إضافة إلى تأمين مادة الرمل السيليسي بمعدل ١٠٠ طن شهرياً وبقيمة ٦ ملايين ليرة مع تأمين سلفات وبقيمة ١٥ مليون ليرة لمدة عام وتأمين مادة الدولوميت بمعدل ٢٠٠ طن شهرياً أي بقيمة مليون ليرة وتأمين الفيول بمعدل ٣٠٠ طن شهرياً أي بقيمة ٢٥ مليون ليرة إضافة إلى غيرها من مستلزمات الصيانة واستبدال القواطع الكهربائية وتأمين الزيوت نظراً للتشغيل وكثرة انقطاعات الكهرباء وتشغيل مجموعات التوليد مع العلم بانعدام السيولة في الشركة لتأمين المستلزمات السابقة بسبب عدم تسويق المنتج.

في ذمة الحكومة

السؤال الذي نضعه برسم المعنيين في الحكومة لمصلحة من جرى ما جرى؟ ومن الجهة المسؤولة عن الهدر الذي تجاوز ملايين الليرات؟ وماذا حصل للآلات بعد أن أقلع الفرن ومن ثم توقف المعمل؟... وغير ذلك من الأسئلة الهامة التي تصب في سوء استعمال الوظيفة العامة، وتسخيرها لقاء مصالح ومنافع تتعلق بفرد أو بجماعة معينة.

آثار الاكتشاف الغازي في حقل زُهر بالمياه المصرية وتطور إنتاج الغاز الطبيعي في إيران

هيثم غانم

أثار الاكتشاف الغازي في المنطقة البحرية المصرية، وكذلك إعلان إيران عن قرب إنجاز المرحلتين ١٥ و١٦ من خطة تطوير حقل جنوب بارس، ضجة كبيرة في أوساط سوق الغاز العالمية. فقد أعلنت شركة إيني الإيطالية عن اكتشاف غازي كبير في حقل زهر البحري في المياه المصرية شرق المتوسط. وأشارت إلى أن تقديرات الاحتياطي في هذا الحقل هي (٣٠) تريليون قدم مكعب – نحو ٨٥٠ مليار متر مكعب، وأن خطة تطوير الحقل ووضعه في الإنتاج سوف تستغرق ٤ سنوات. من ناحية أخرى، ذكرت مصادر وزارة النفط الإيرانية أن إيران تخطط لوضع خطين لإنتاج الغاز في التشغيل في شهر تشرين الأول القادم بعد إنجاز المرحلتين ١٥ و١٦ من تطوير حقل جنوب بارس العملاق، ومن المتوقع أن تبلغ الاستطاعة الإنتاجية لتينك المرحلتين ١,٧ تريليون قدم مكعب يومياً أي نحو ٤٨ مليون متر مكعب يوميا، و٧٥ ألف برميل كوندنسيت يومياً.

تجدر الإشارة إلى أن إيران لم تكن قادرة على زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي بسرعة كافية لمواجهة الطلب في السوق الداخلية، واعتمدت على الغاز المستورد من تركمانستان –وخاصة غاز التدفئة في الشتاء–، في حين تصدر كميات قليلة من الغاز إلى تركيا. وقد تضاعف إنتاج إيران من الغاز (باستثناء ما يحرق على الشعلة أو ما يعاد حقنه في الخزانات النفطية) من ٧٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦٠٫٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٢. وتتصدر إيران جدول احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العالم، إذ تبلغ تقديراته حسب المصادر العالمية المنشورة في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ٣٤ تريليون متر مكعب (معظمها في المنطقة البحرية – نسبة ٦٧ ٪) وهذا يعني أن لدى إيران الكثير من احتياطيات الغاز الطبيعي بحاجة إلى التطوير ووضعها في الإنتاج، ما سيضعها في مصاف الدول الأولى المنتجة للغاز في العالم.

أما بالنسبة لمصر، فإن الاكتشاف الغازي الجديد هو أكبر حقل غازي في البحر الأبيض المتوسط، ويمثل نقطة انطلاق إيجابية جديدة بعد توقف خلال السنوات الماضية التي شهدت تراجعا خلال حكم الإخوان وكذلك العمليات التخريبية على خط نقل الغاز العربي التي أدت إلى توقف التصدير. وقد ذكر المتحدث باسم وزارة النفط المصرية أن كل الغاز الذي سينتج من الحقل سوف يستخدم لتغطية حاجة السوق الداخلية لفترة قد تزيد على ١٠ سنوات. ويرى الخبراء أن ذلك سيكون له انعكاسات إيجابية على الوضع الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى وجود تراكيب مؤملة في منطقة نشاط شركة إيني يرجح وجود احتياطي غاز إضافي فيها. تقدر احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكد في مصر في بداية عام ٢٠١٠ بحوالي ١,٦٥٦ تريليون متر مكعب (قبل تاريخ الاكتشاف الغازي الجديد)، وقد كانت أصداء الاكتشاف الغازي في المياه المصرية سلبية على إسرائيل، إذ إنه يشكل خسارة لها من ناحية توقعاتها بتصدير الغاز مستقبلا لمصر والأردن والمناطق الفلسطينية. فالإنتاج المتوقع من حقل زُهر سيكون أكثر من إنتاج حقل ليفيتين بنحو ٣٧ بالمئة. وتبدت الآثار بشكل سريع في أسواق الأوراق المالية، إذ انخفضت قيمة أسهم الشركات المساهمة في مشروع تطوير الحقل بنسبة ٦,٩٪ في بورصة نيويورك كما خسرت غيرها من شركات التنقيب خلال يومين ٢٦٪ من قيمة أسهمها، ونصح مستشارون ماليون المستثمرين ببيع أسهمهم في شركات الحفر الناشطة في إسرائيل. وذكر محللون في مؤسسات مالية لندنية أن احتمال زيادة إمدادات الغاز الطبيعي من إيران ومصر يؤدي إلى توافر فائض في الكميات على مستوى العالم ويهدد طموحات الولايات المتحدة في التصدير، ويعيد تشكيل السوق العالمية.

وربما تتأثر مشاريع شمال أميركا المتوجهة نحو شرق إفريقية وأستراليا ويؤدي إلى تأخيرها أو حتى توقفها. لكننا نرى في مثل هذا التخوف تجاهلا لبرامج التنمية التي تحتاجها مصر وإيران، بعد فترة الحصار والمقاطعة، وكذلك إعادة بناء ما يجري تدميره في منطقتنا، كل ذلك يحتاج إلى مشاريع مشتركة لتطوير واستثمار مصادر الطاقة المتاحة في الأسواق المحلية ورفع مستوى التنمية، ولن يكون حلما بناء خط لنقل الغاز بين إيران والعراق وسورية، تشارك فيه الدول الثلاث، وإقامة منشأة لإسالة الغاز في شرق المتوسط (طرطوس مثلاً) وسيساهم ذلك الغاز بتزويد الشركاء بالكميات اللازمة للأسواق الداخلية، وتصدير الفائض منها.

وربما سيعاد النظر في تشكيلة سوق إمدادات النفط الخام بعد بضع سنوات في ضوء توافر كميات إضافية متاحة للتصدير بسبب تغطية حاجة الأسواق الداخلية من مصادر الغاز ودخول محطات الطاقة النووية الإيرانية في التشغيل، سواء من إيران أو العراق، وربما من سورية أيضاً بعد عودة الأمن إلى البلدين وطرد قوى الإرهاب خارجهما.

تنزيلات الصيف مستمرة

٥٠ مخبزاً مخالفاً خلال ساعات.. والحبل على الجرار!!

عبد الهادي شباط

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين من مديريات التجارة الداخلية في دمشق وبقية المحافظات الاستمرار بفترة تنزيلات الأسعار الصيفية للألبسة والأحذية والجلديات وتمديدها حتى آخر أيام عيد الأضحى المقبل، بهدف إفساح المجال أمام المستهلكين لشراء احتياجاتهم من الموادوالسلع الاستهلاكية الضرورية بأسعار مناسبة ومواصفات نوعية، واقترن طلب الوزير بأن تكون التخفيضات التي تقدمها المحال والفعاليات التجارية والصناعية تخفيضات حقيقية وليس تخفيضات وهمية، علماً أن فترة التنزيلات الصيفية تنتهي عادة في العاشر من أيلول.

ومن جانبه كشف مدير حماية المستهلك في الوزارة باسل طحان عن ضبط نحو ٥٠ مخبزاً مخالفاً يوم أمس من الساعة الثانية عشرة ليلاً وحتى الساعة الثالثة ظهراً في العديد من المحافظات، أهمها في محافظة طرطوس وحماة بواقع ١٦ مخبزاً مخالفاً في كل منها، كما سجلت دمشق ٦ مخالفات و٢ مخالفة في ريف دمشق ومخالفة مخبز في القنيطرة.

مبيناً أن الدوريات المفاجئة على المخابز ما زالت مستمرة وستطول جميع المخابز الآلية والاحتياطية والمخابز الخاصة للتأكد من نوعية ومواصفات الخبز المنتج ومن دقة الوزن، وأن عدد الضبوط الذي تم ذكره ليس نهائياً وأن الحبل على الجرار وسيتم ضبط أي مخبز يخالف ويتلاعب برغيف الخبز.

وفي ريف دمشق كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن ضبط ٨٠ تاجراً خلال الأيام الخمسة الأولى من الشهر الجاري، خالفوا قانون التموين، إضافة إلى سحب ٣٧ عينة غذائية وغير غذائية لفحصها ودراستها سعرياً ومخبرياً وأن معظم المخالفات تركزت حول البيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار أو لجهة عدم إبراز الفواتير، إضافة إلى ضبط ١١ مخالفة جسيمة منها ٧ مخالفات تتعلق بالمخابز مثل البيع بسعر زائد أو البيع من دون وزن أو عدم التقيد بأوقات العمل المحددة وأنه يجري مخاطبة الوزارة في مثل هذه الضبوط لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحقهم مثل توجيه الإنذارات أو تخفيض المخصصات اليومية للمخابز الخاصة.

وبيّن أنه يجري العمل حالياً في المديرية على تكثيف عمل دوريات حماية المستهلك والتركيز على المستلزمات المدرسية من ألبسة وحقائب وقرطاسية، إضافة إلى التركيز على متطلبات عيد الأضحى القادم في الأسواق من ألبسة وأحذية وحلويات وغيرها من المواد التي عادة ما يرتفع الطلب عليها في الأيام التي تسبق العيد.

لتشجيع الصناعيين.. وزير المالية يستثنيهم من السلفة الضريبية

محمد راكان مصطفى

استثنى وزير المالية إسماعيل إسماعيل الصناعيين من أداء السلفة الضريبية بهدف تشجيعهم وتقديم التسهيلات لهم، لدعم عجلة الإنتاج، من خلال قناة تخفيض تكاليف الإنتاج، لمنافسة المنتجات المستوردة.

وبموجب القرار رقم ٥٣٦ الصادر مؤخراً – حصلت «الوطن» على نسخة منه– تم تعديل المادة ٥ من القرار رقم ٢٢٢٦ تاريخ ٨/٢٧ /٢٠٠٥ الخاص باستيفاء السلف الجمركية من المستوردين.

ورغم الاتفاق على تشجيع الصناعيين باستثنائهم من أداء السلفة الضريبية، إلا أنه عند إعداد مشروع القرار ٥٣٦ تمت إضافة نص إلى المادة الثانية ينهي العمل بأحكام القرار رقم ٨٩٥ التي تضمنت تحديد الفئات المستثناة من أداء السلفة على ضريبة الدخل عن مستورداتها، وضمت المؤسسات الصناعية التي لديها سجل صناعي قبل ٢٠١٠/١/٣١ وذلك عن المواد الأولية المستوردة من قبلها الداخلة في الصناعة، التي لا يتجاوز رسمها الجمركي ٥ بالمئة.

يشار إلى أن القرار رقم ٥٣٦ رفع السلف الضريبة المترتبة على المستوردات لدى الأمانات الجمركية وفقاً للشرائح التي تم اعتمادها من مديرية الجمارك العامة، وألزم القرار الأمانات الجمركية باحتساب سلفة الضريبة على المستوردات واستيفائها ضمن ضوابط محددة لهذا الغرض، على أن يتم الاستيفاء وفق مجموعات.

وتم بموجب القرار تحدد السلفة بنسبة ٢٪ على المجموعة الأولى التي رسمها الجمركي ١٪، وبنسبة ٣٪ على المجموعة الثانية التي رسمها الجمركي ٥٪، وبنسبة ٤٪ على المجموعة الثالثة التي رسمها الجمركي ١٠٪، وبنسبة ٤,٥٪ للمجموعة الرابعة التي رسمها الجمركي ٢٠٪، كما أضاف القرار المجموعة الخامسة التي لم تكن موجودة قبل اعتماد الشرائح الجمركية الخمس من مديرية الجمارك العامة، وهي المجموعة التي رسمها الجمركي ٣٠٪ وتستوفى سلفة الضريبة على مستوردات هذه المجموعة بنسبة ٥٪، حيث بدأ العمل بهذا القرار ابتداءً من اليوم الأول من شهر أيلول الماضي.

مع العلم أن النسب المعمول بها سابقاً هي ١٪ للشريحة الأولى، و٢٪ للشريحة الثانية، و٣٪ للشريحة الثالثة، و٤٪ للشريحة الرابعة.

«الاقتصاد» تصدر تعليمات تمويل المشروعات الصغيرة

الوطن

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التعليمات الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة لثلاثة نماذج من المشروعات الصناعية والزراعية والحرفية عبر هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة ومن هيئة دعم وتنمية الإنتاج والصادرات. وتضمنت هذه التعليمات مع الدليل الإرشادي لها العديد من الخطوات التي ترشد صاحب المشروع إلى كيفية الحصول على القرض والخطوات التنفيذية له عبر ثلاث خطوات أساسية، أولاها الحصول على وثيقة كفالة مشروع وثانيتها تتضمن تسهيل نفاذ المشروع إلى التمويل وثالثتها إجراءات تسهيل حصول المشروع على دعم هيئة دعم وتنمية الإنتاج والصادرات.

وتقوم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة بزيارة المشروع مستعينة بالمجتمع المحلي وبغرف الزراعة والصناعة والتجارة للتحقق من تمتع صاحب المشروع بالشروط المطلوبة حيث تعتبر الأرض الزراعية والآليات والتجهيزات وبناء المشروع بمنزلة ضمانات لاستمرارية المشروع قبل أن تقوم الهيئة بمنح المشروع وثيقة كفالة مشروع وتتابع الهيئة رعاية المشروع بشكل دوري مع تقديم التسهيلات الممكنة لربطه بكل المؤسسات المعنية بتطويره.

وعلى صعيد تسهيل نفاذ المشروع إلى التمويل تقدم الهيئة للمستفيد البدائل المتوافرة للمؤسسات المالية العامة والخاصة التي تمكنه الاستفادة من خدماتها واختيار البديل الأفضل وذلك بالاستناد إلى طبيعة مشروعه وحجم القرض المطلوب والهدف منه ومستوى التسهيلات التي يطلبها فيما يخص شروط القرض، بالإضافة إلى ضوابط منح القروض التي تعتمدها كل من هذه المؤسسات كل على حدة، وذلك قبل أن يقوم صاحب المشروع بزيارة المؤسسة المالية لطلب قرض، وكذلك مؤسسة ضمان مخاطر القروض لطلب ضمان قرضه لدى المؤسسة المالية بعد تسليم وثيقة كفالة المشروع حيث يتم منح القرض للمستفيد من المصرف الذي يقوم بدوره بتبليغ الهيئة منح القرض للمستفيد بضمانة مؤسسة ضمان مخاطر القروض للقرض.

وعلى صعيد تسهيل حصول المشروع على دعم هيئة دعم وتنمية الإنتاج والصادرات تقدم الهيئة خدمات الدعم قبل أن يقوم صاحب المشروع باستكمال الإجراءات المطلوبة للحصول على الدعم وفي مرحلة لاحقة بعد تأسيس المؤسسة الوطنية للتصنيف الائتماني، يشترط على المشروع حصوله على تصنيفه الائتماني كخطوة إلزامية لاستكمال إجراءات حصوله على وثيقة كفالة مشروع ومن خلال عمل الهيئة اليومي بكل فروعها مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالاستعانة بقاعدة البيانات يقوم مرصد الرصد والتقييم في الهيئة بتحليل البيانات دوريا بهدف الاستعانة بمعرفة اتجاهات تطور المؤشرات المختلفة في الاستدلال على واقع قطاع المشروعات واتجاهات تطوره ووضع سياسات الدعم المناسبة له وإعادة صياغة برامج الهيئة بشكل مستمر بما يلبي الاحتياجات المتغيرة لتطوير هذا القطاع.